



**Abdelatif Hannachi.- *As-Sīyāssa al-'iqābiyya al-Isti'māriyya al-Faransiyya bi al-Bilād at-Tūnusiyya: 1881- 1955* (Tunis, F. L. A. H. Manūbā/ ESICMED/ M.T. L, 2020), 285p.**

عبد اللطيف الحناشي.- السياسة العقابية الاستعمارية الفرنسية بالبلاد التونسية: 1881-1955 (تونس: كلية الآداب والفنون والانسانيات بمنوبة/ ESICMED/ الدار التونسية للكتاب، 2020)، 285 ص.

شق المؤرخ التونسي عبد اللطيف الحناشي طريقا متميزا بين ثنايا الاسطوغرافيا التونسية، فاهتم خلال

مسيرته البحثية بمواضيع متميزة وأهمها السياسات العقابية خلال الفترة الاستعمارية. وقد أنجز أطروحة دكتوراه بعنوان: "المراقبة والمعاقبة بالبلاد التونسية: الإبعاد السياسي أنموذجا (1881-1955)،" ومقالات عديدة أخرى نذكر منها: "أضواء على المنفيين التونسيين إلى الغويان الفرنسية" (نشر المجلة التاريخية المغاربية). وضمن هذا الحقل البحثي نفس نُشر له في بداية سنة 2020 كتابا بعنوان: السياسة العقابية الاستعمارية الفرنسية بالبلاد التونسية: 1881-1955.

استند الباحث إلى مدونة مصدرية ثرية ومتنوعة موزعة بين مستندات الأرشيف الوطني التونسي ونسخاً مطابقة للأصل من الأرشيفات الفرنسية المحفوظة بالمعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، ومذكرات صادرة عن عدد من الفاعلين الاجتماعيين خلال الفترة الاستعمارية في البلاد التونسية، كما استفادت الدراسة من إنتاج معرفي وبحثي مهم راكمته الجامعة التونسية عن الفترة الاستعمارية.

قسّم الباحث كتابه إلى قسمين أساسيين؛ يشتمل القسم الأول (19-140)، وهو بعنوان: "السياسة العقابية الاستعمارية الفرنسية إزاء التونسيين" على خمسة فصول؛ أما القسم الثاني (141-234) بعنوان: "السياسة العقابية الفرنسية إزاء المستوطنين والمقيمين الأجانب والعرب"، فقد تضمن ستة فصول. ثم وضع الباحث لكل فصل تقديما وخاتمة، هذا إلى جانب مقدمة عامة (15-18) وخاتمة عامة (235-240). كما حرص الباحث على إرفاق عمله بمجموعة من الفهارس: فهرس الجداول، فهرس الهيئات والمؤسسات

السياسية والاجتماعية والادارية، فهرس الأعلام والجماعات، فهرس البلدان والمواقع وأخيرا الفهرس العام.

ونسجل أولاً تأثر الباحث من خلال مجمل أعماله، بداية من أطروحة الدكتوراه وصولاً إلى الكتاب موضوع هذه الورقة، بمجموعة من المفاهيم ذات المرجعية المحيلة مباشرة على ميشال فوكو (Michel Foucault)، مثل "المراقبة"، و"العقاب" و"المؤسسة السجنية". وعمل الباحث في تقديمه العام للكتاب على تأطير بحثه ضمن سياقات سيرورة الإسطوغرافيا التونسية، حيث أكد على ندرة الأبحاث التي اهتمت بالممارسات العقابية والردعية في البلاد التونسية خلال الفترة الاستعمارية، إذ غلب على الدراسات القليلة المنجزة بعدها القانوني والمؤسسي الرتيب، مع إغفالها دور الفاعل الاجتماعي المحلي ورهاناته.

واشتمل القسم الأول بعنوان: "السياسة العقابية الاستعمارية الفرنسية إزاء التونسيين" على خمسة فصول. وفي الفصل الأول بعنوان: "أسس النظام العقابي للإدارة الاستعمارية واستراتيجيته" (21-30) بين الباحث الهواجس الاستعمارية المتشابكة مع الوجود الفرنسي بالبلاد التونسية خاصة، ومختلف سياسات الأمن والمراقبة والعقاب تجاه السكان المحليين. ومن خلال العنف المادي والمعنوي المسلط على الأهالي تم إعلاء المكانة الاجتماعية للأقلية الأوروبية وخاصة الفرنسية وترسيخ تفوقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولهذا اعتبرت السلطات الاستعمارية كل نشاط سياسي من قبل السكان المحليين نشاطات "ذات طبيعة إجرامية وهمجية". واعتمدت السلطات الفرنسية استراتيجيات عقابية عديدة، مثل استخدام العنف الشديد تجاه التحركات الوطنية، مع الإمعان في الخط من قيمة التونسيين ومعنوياتهم.

كما تميّزت السياسات العقابية للسلطات الاستعمارية بالعنصرية والتمييز لصالح الفرنسيين، وكذلك ببعدها الطبقي؛ إذ تمتع المعمرون الفرنسيون وأفراد العائلة الحسينية الحاكمة بالخطوة والامتيازات القضائية خلافاً لبقية السكان. ومن أنواع العقوبات الموظفة نجد السجن والذعائر المالية وعقوبات الإبعاد والنفي، وعقوبات ذات طابع إداري مثل الفصل من الوظيفة والنقل التعسفي للموظف ومنع الأفراد من السفر والاعتقال التحفظي. وأبرز الباحث أيضاً المحتوى التحقيري والتصنيفي للاستراتيجيات العقابية، حيث كان يُنظر للسكان كبدائيين وجب تعريفهم على "الحضارة" وثمرات "المدنية". وهذا ما يُبرز أهمية المرتكز الإيديولوجي للممارسات

العقابية، فالإيديولوجيا تُشرع عن السياسات العقابية للاستعمار الفرنسي. وكان الهدف الأساسي للعقوبة هو زجر الفرد والتأثير على الجماعة، أي مشهدة الممارسة العقابية ومسرحتها.

وفي الفصل الثاني من القسم الأول بعنوان: "الاستعمار الفرنسي وحدود تحكّمه في المجال أمنياً: مدينة تونس خلال فترة ما بين الحربين" (31-52)، أبرز الباحث أهمية مدينة تونس (الحاضرة) ضمن الاستراتيجيات العقابية للإدارة الاستعمارية. لقد شهدت المدينة خلال فترة ما بين الحربين تحولات مجالية واضحة أهمّها اتّساع مجال "الحيّ الأوروبي"، وحرص السلطات الفرنسية على بناء مدينة حديثة وفقاً للنمط الغربي، كما عرفت المدينة خلال هذه الفترة أزمات اجتماعية واقتصادية عديدة، إذ عجزت السّلع المحليّة عن منافسة مثيلتها الأوروبية، وتعمّقت الفوارق بين التونسيين والفرنسيين. ولهذا برز الوعي لدى السّلطات الاستعمارية بإجباريّة إحكام السيطرة على مجال المدينة التونسية خوفاً من ردود أفعال السّكان. واعتمدت السّلطات على آليات تحكّم متنوّعة نذكر من بينها تأسيس محافظة الشرطة سنة 1882، وإدارة الأمن الوطني في 17 أبريل 1897، كما تمّ تأسيس فرق مختصّة في مكافحة المظاهرات والاحتجاجات بداية من سنة 1938. ثم تطوّر عدد أعوان الشرطة من 852 سنة 1898 إلى 1055 عونا سنة 1939.

كما اعتمدت ثنائية المراقبة والمعاقبة في مدينة تونس على قوآت الجيش "حسب الطّلب"، خاصّة زمن الاضطرابات والاحتجاجات مثل حالة مظاهرات سّكان مدينة تونس يومي 8 و9 أبريل 1938. واستغلّت السلطات الفرنسية جهاز القضاء كسلطة عقابية أساسية، إلى جانب مؤسّسة السّجن. ومن هنا يصل بناء الباحث إلى الفصل الثالث من القسم الأول الذي أعطاه العنوان الآتي: "السّجن وظروف المساجين التونسيين الصحيّة بين 1920-1929" (53-78). وتعدّ مؤسّسة السّجن أداة رقابية وردعية وعقابية بامتياز، فكان وعي السلطات الفرنسية شديداً بهذا الأمر، إذ استصدرت جملة مهمّة من الإصلاحات والتشريعات خاصّة بعد ارتفاع عدد المساجين، مثل إصدار الترتيب العام للسّجون التونسية سنة 1889، وإحداث تفقدية خاصّة بالمصالح السّجنية سنة 1891. وأنشئت سُجون جديدة خلال الفترة الاستعمارية مثل السّجن المدني الذي شُيّد سنة 1906. وتعرّض النزلاء التونسيون لشتّى أنواع الإذلال والتحقير، فتحوّلت مؤسّسة السّجن إلى مؤسّسة لتكوين "مجرمين محترفين".

ولاحظ الباحث تطوّر عدد المساجين في تونس خلال عشرينيات القرن الماضي، كما ضاقت السجون بحالات الاكتظاظ، ففي سنة 1927 مثلاً بلغ عدد المحبوسين في مدينة تونس لوحدها 1395 سجيناً. وتميّز أغلب رواد السجون التونسية بانتهاهم إلى الشرائع الاجتماعية الدنيا، ومخالفاتهم محدودة الخطورة. ومن جملة 9835 سجيناً تونسياً سنة 1920 نجد 5205 منهم أدينوا بتهمة السرقة، و2078 سجيناً بالسّكر. واستفحلت الأوضاع الصحية في السجون، فسجّل الباحث انتشار الأمراض المعدية مثل مرض السلّ والتيفوس والزّهري والحُمى، والمعاناة من ضيق المساحة وقلة التهوية، ورداءة الأكل وقلته وعدم توفّر الأغذية المناسبة، وترتب عن ذلك هلاك عدد مهمّ من المساجين (وفاة 203 سجين سنة 1922 فقط). ورغم هذه السلبات، حاولت السلطات الفرنسية إرساء بعض الإجراءات الصحية مثل التلقيح، وتخصيص طبيب لكلّ سجن.

وأوضح الباحث عبر هذا الفصل جسامته السياسة العقابية القاسية تجاه المساجين التونسيين، إذ طبقت في السجون عدّة إجراءات تأديبية تجاه النزلاء المخالفين لأنظمة السّجن، وتدرّج العقوبات من التوبيخ مروراً بالحرمان من التغذية وصولاً إلى وضع السّجين في زنزانه انفرادية، وأن لا يُعطى الماء والغذاء إلاّ ثلاثة أيّام في الأسبوع.

وفي الفصل الرابع بعنوان: "المنفيّون التونسيّون في الكويّان" (79-110)، اهتم الباحث بدراسة سياسة عقابية أخرى أشد قسوة ألا وهي عقوبة "النّفي". وتقع "الكويّان" (French Guiana) في المحيط الأطلسي بين السيرينام (Suriname) والبرازيل، وقد تمكّن الفرنسيّون من السيطرة عليها سنة 1677 وحوّلت إلى مستعمرة سجنية سنة 1792. ويُعتبر النّفي إلى "الكويّان" "أشنع" عقوبة يمكن إلحاقها بسكّان البلاد التونسية، إذ كانت "مؤلمة للبدن، مُشينة للعرض". وإلى جانب النّفي في اتجاه "الكويّان"، نجد أيضاً عقوبات النّفي إلى مدن داخل البلاد التونسية. وحددت القوانين بعد الاستثناءات، فلا ينال حكم النّفي النّساء وكبار السنّ من تجاوز عمرهم السّتين، ومن لم يصل سنّهم 18 سنة، وتُعوض في هذه الحالات عقوبة النّفي بعقوبة التحجير. ويبيّن الباحث أنّ المبعدين صوب "الكويّان" هم عادة من أصحاب الجرائم الكبيرة والمحكوم عليهم بعقوبات الأشغال الشاقّة ممن تكرّرت جرائمهم. وعمدت السلطات الاستعمارية إلى عقوبات الإبعاد نحو "الكويّان" أمام عدم جدوى الإبعاد داخل البلاد، إذ كثرت حالات الهروب، ونجاح المبعدين في مناطق تونسية في تشكيل شبكات علاقات جديدة. ومن هنا برزت "الكويّان" مكاناً مناسباً للنّفي، أملاً في التغلب على كل هذه المشاكل.

ولاحظ الباحث ارتفاع أعداد الموتى بين النزلاء التونسيين داخل السجون الاستعمارية الفرنسية في المنافي، إذ تميّزت الحياة اليومية للمنفيين في المستعمرات بالرتابة القاتلة، مع إجبار المنفي على الأعمال الصعبة وخاصة منهم أصحاب أحكام الأشغال الشاقة. ويعمل السّجين لمدة ثمان ساعات يوميًا، مع محدودية كمية الغذاء اليومية. وتنوّعت العقوبات داخل المنفى مثل الحرمان من الطعام، ووضع المحكوم عليهم بالحبس في "السّجن ليلا مع تقييد الساقين ليلا"، وإبقائه في زنزانه انفرادية ضيقة لمدة قد تصل ستين يوما.

ويبيّن لنا الباحث في الفصل الخامس (111-140) أنّ وجهة نفي التونسيين لم تقتصر على مُستعمرة "الگوِيَّان"، إذ ضاقت جنبات السّجون الفرنسية في الجزائر بالتونسيين. وركّز الباحث على دراسة حالة السجناء السياسيين خاصة قيادات الحركة الوطنية. وعدّد الباحث أسباب نقل المساجين التونسيين إلى الجزائر، فذكر في هذا الباب مشكلة اكتظاظ السّجون التونسية، والخوف من انتشار "عدوى" الرغبة في مقاومة الاستعمار، خاصة وأن المرّحّلين عادة ما كانوا من المقاومين والمعارضين للوجود الفرنسي في البلاد التونسية. وتعرّض السجناء السياسيون في الجزائر إلى أنواع شتى من العقوبات، مثل التعذيب في السّجن سواء باستخدام آليات العنف النفسي والعنف الجسدي أو الحرمان من التغذية والدواء. كما بيّن الباحث في هذه المرحلة من البحث جغرافية السياسة العقابية الممنهجة للاستعمار الفرنسي في البلاد التونسية، خاصة بتلبية الرغبة في صناعة أناس طيّعين خاضعين. لأن المراقبة من خلال مؤسسة السّجن تُخضع الأجساد والعقول للهيمنة، وهذا ما يُنتج سياسات عقابية تستهدف أيضا إخضاع الأجساد والإرادات.

وفي القسم الثاني من دراسته، وسّع الباحث مجال بحثه ونوّع زوايا نظره، فأخضع للبحث طبيعة السياسات العقابية التي تعرّض لها الأجانب المقيمون في البلاد التونسية أثناء الفترة الاستعمارية. وفي الفصل الأوّل بعنوان: "الإطار القانوني للسياسة العقابية الفرنسية إزاء الأجانب المقيمين"، (145-149) أوضح الباحث أنّ الممارسة القمعية إبان الفترة الاستعمارية في تونس لم يقتصر تطبيقها على التونسيين فحسب، بل شملت أفراد الجاليات العربية وحتى الأوروبية. أي أنّ آليات القمع الفرنسية شملت كلّ من عارض سياساتها. وبناء عليه، تعرّض الأجانب إلى عقوبات شتى مثل السّجن والتعذيب والإبعاد. وهذا ما بيّنه الباحث بعمق أكثر في الفصل الثاني بعنوان: "الإبعاد السياسي تجاه الفرنسيين المقيمين بالبلاد التونسية" (151-156)، إذ تعرّض عدد كبير من

الفرنسيين لممارسات عقابية قاسية وأبرزها الإبعاد السياسي. ويتبين لنا في هذا الجزء من الدراسة معارضة عدد مهم من الفرنسيين المقيمين بالبلاد التونسية للسياسات القمعية للسلطات الاستعمارية، بل نجد من عبر عن تأييده لنشاط الحركة الوطنية التونسية، ومن كان مُشجّعا ومُدعماً للعمل النقابي، وخاصة المتهمين بالتعاون مع قوّات المحور خلال الحرب العالمية الثانية، فضلا عن ارتكاب عدة فرنسيين جرائم كبيرة مثل القتل. وهذا ما يدعونا إلى الاستنتاج بأن السياسات العقابية الفرنسية في البلاد التونسية اتسمت بتجاوبها مع رهانات عصرها وخضوعها لمنطق تحولات الطرف والسياس، فالإن كان التونسيون الأكثر تعرّضا لمظالم السياسات العقابية الفرنسية، إلا أنّ هذه السياسات كانت عابرة لمنطق الهويّات، خاصة عندما توضع مصلحة الاستعمار في الميزان.

وينقلنا هذا المعطى مباشرة إلى الفصل الثالث الذي يتناول موضوع: "إبعاد الإيطاليين المقيمين بالبلاد التونسية" (157-169). لقد شكّل ارتفاع عدد أفراد الجالية الإيطالية بتونس هاجسا للسلطات الاستعمارية، إذ بلغ عددهم سنة 1946 مثلا 84.935 فردا، خاصة وأنّ عددا مهما من الإيطاليين احتلّ مراكز قيادية نقابية. وفي بداية الحرب وحدها، تمّ إبعاد 15 ألف إيطالي عن تونس "اعتبرتهم الجهات المسؤولة الأكثر صخبا وإحداثا للاضطراب" (160). مما يدفع إلى الاستنتاج بأن الممارسات العقابية تأثرت بالظرفيات الداخلية للبلاد التونسية (الاستعمار) ومثلتها الخارجية (الحرب العالمية الثانية مثلا). وهذا ما أكده الباحث في الفصل الرابع الذي خص به موضوع: "الإبعاد تجاه البريطانيين بالبلاد التونسية خلال الحرب العالمية الثانية" (171-186)، فاتسمت عقوبة الإبعاد تجاه حاملي الجنسية البريطانية بميزات خاصة، لأنّ مجمل البريطانيين كانوا من العابرين غير المقيمين في البلاد التونسية، ولهذا ارتبط إبعادهم بأسباب سياسية، فصدرت معظم عقوبات الإبعاد خلال الحرب العالمية الثانية تجاه كلّ من يُشكّ في إمكانية إضراره بالمصالح الفرنسية.

ولم تقتصر عقوبة الإبعاد على الأوروبيين، إذ تعرّض عدد معتبر من الجزائريين لهذه السياسة العقابية. ويبيّن لنا الباحث، في الفصل الخامس المتعلق بـ "الإبعاد في مواجهة النشاط السياسي للجزائريين المقيمين بالبلاد التونسية: 1911-1939" (187-208)، الأسباب الكامنة وراء إبعاد عدد مهم من الجزائريين، وتتلخص في مشاركتهم الفعّالة في إذكاء عمل الحركة الوطنية التونسية والنشاط النقابي وانخراطهم في الحزب الدستوري التونسي، فضلا عن اتّخاذهم التراب التونسي منطلقا لمقاومة الاستعمار الفرنسي في الجزائر.



وإلى جانب سياسة الإبعاد، تعرّض العرب المقيمون في البلاد التونسية إلى عقوبة السّجن. ففي الفصل السادس والأخير بعنوان: "سجناء الحق العام من العرب في السّجون الفرنسيّة بتونس" (209-234)، درس الباحث حالة الجزائريّين والليبيين، إذ بلغ مجموع السجناء الجزائريّين بين 1920-1930 نحو 1309 سجيناً، 1279 من الرجال و30 من النساء. وفي الفترة ذاتها، بلغ عدد المحبوسين الليبيين 2230 سجيناً. وتعدّدت الاتّهامات الموجهة لهم مثل القتل والسّكر والسّرقة والاستدانة. وترتب عن تعدّد الجرائم تنوّع على مستوى العقوبات، ومنها الحبس المؤبّد، والأشغال الشاقّة والعقوبات المؤقتة التي تراوح مدّتها بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة.

نستنتج إذا أنّ كلّ المقيمين في البلاد التونسية خلال الفترة الاستعماريّة قد تحمّلوا، بشكل أو بآخر، وزر السياسات العقابيّة، سواء تعلق الأمر بالتونسيّين أو الأوروبيّين أو العرب من بلدان مختلفة. كما يمكن التأكيد في نهاية هذه الورقة على الأهميّة المعرفيّة لكتاب المؤرّخ عبد اللّطيف الحناشي، إذ أظهر فيه الباحث قدرة متميّزة على الانتقال بين المدوّنات المصدرية والمدارس التاريخيّة. لقد زدنا الكتاب بمعلومات قيّمة عن طبيعة السياسة العقابيّة الاستعماريّة الفرنسيّة في البلاد التونسية، خاصّة ما يتعلق منها بالسّجن والإبعاد. ورُبّما حصلت فائدة أكبر لو وظّف الباحث منهج المقارنة بوضع البلاد التونسيّة ضمن السياقات العامة لمجالها الميتروبولي. لكن الأهمّ هنا أنّه من بين النتائج الأكثر فائدة في هذه الدراسة القيّمة، هو تأطير السياسة الاستعماريّة الفرنسيّة في البلاد التونسيّة ضمن منطق المصلحة المحضة العابرة للحدود العرقيّة والدينيّة واللغويّة، فلم يكن التونسي وحده ضحيّة لمختلف أصناف الممارسات العقابيّة الفرنسيّة، فالفرنسي والإيطالي والجزائري والليبي وغيرهم، قد نال كل منهم نصيبه من الوزر لحظة اتهامه بمحاولة إلحاق الضرر بالمصالح الاستعماريّة الفرنسيّة. وبعبارة أوضح، فإن الغاية تُبرّر الوسيلة، كما يقال عادة، بغضّ النّظر عن طبيعة الفاعل الاجتماعي، وعبر زاوية النّظر هذه يمكننا فهم الظاهرة الاستعماريّة في شموليّتها وتعقيدها، بعيداً عن كلّ التحيّزات.

محمد البشير رزقي

باحث في التاريخ، تونس